PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**21-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**KSA to issue bonds worth USD 32 billion next year – with the continued fall in oil prices and rise in government spending**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Khalid Badr Al Dein**

مع استمرار هبوط أسعار البترول والإنفاق الحكومى

السعودية تصدر سندات بـ32 مليار دولار العام القادم

إعداد ـ خالد بدر الدين

تعتزم حكومة السعودية، إصدار سندات سيادية بحوالى 120 مليار ريال (32 مليار دولار)، بواقع 10 مليارات ريال شهريا، خلال العام القادم لدعم ميزانيتها، مع توقعات بزيادة العجز إلى 145 مليار ريال، فى ظل استمرار الإنفاق الحكومى، وهبوط أسعار البترول.

ذكرت وكالة بلومبرج، أن المملكة صاحبة أكبر اقتصاد بين الدول العربية فى الشرق الأوسط، إستجابت لإنهيار أسعار البترول، الذى يشكل حوالى 80% من إيراداتها، بالإعتماد على الإحتياطى الأجنبى، وبيع السندات الحكومية، وتأجيل المشروعات، وتقليص الإنفاق الحكومى.

وكانت السعودية أكبر مصدر للبترول الخام فى العالم، أصدرت فى يونيو الماضى، أول سندات محلية بقيمة 15 مليار ريال، وهو أول إصدار سيادى لها منذ 2007، وذلك بسبب استمرار هبوط أسعار البترول الذى جعلها تتجه لإطلاق سلسلة من إصدارات ديون يصل إجماليها الى حوالى 135 مليار ريال، مع نهاية العام الجارى، كما ذكر عجيب محبوب، محلل أسواق المال فى البنك السعودى الفرنسى.

ورغم أن المملكة كانت تحظى بنسبة ديون إلى الناتج المحلى الإجمالى، تقدر بحوالى 2% لتسجل أدنى مستوى على مستوى العالم حتى نهاية العام الماضى، إلا أن صافى الإحتياطى الأجنبى انكمش بحوالى 85 مليار دولار هذا العام، بعد أن قفز إلى أعلى مستوى فى تاريخه العام الماضى .

وهبط صافى الأصول الأجنبية فى أغسطس الماضى للشهر السابع على التوالى، لينزل إلى حوالى 654.5 مليار دولار، مسجلا أقل مستوى منذ فبراير 2013، كما ارتفع العجز فى ميزانية الحكومة إلى 20% من ناتجها المحلى الإجمالى، لكن إصدار السندات لن يسد سوى 25% فقط من هذا العجز، وهو ما يعنى أن الاحتياطى الأجنبى، سيظل يواجه ضغوطا ما لم ترتفع أسعار البترول العام القادم.

ولذلك قررت مؤسسة النقد العربى، التى تمثل البنك المركزى فى السعودية، طرح سندات بحوالى 101 مليار ريال، منذ أغسطس الماضى على شرائح مختلفة الإستحقاق على خمس، وسبع، وعشر سنوات، حتى نهاية العام الجارى.

ويتوقع صندوق النقد الدولى، ارتفاع عجز الموازنة السعودية إلى 20% من الناتج المحلى الإجمالى، أو ما يعادل 150 مليار دولار هذا العام، وزيادة النمو الاقتصادى إلى 3.5%، غير أنه سيقل فى عام 2016، مع هبوط أسعار البترول المستمر.

وأدى الإنفاق الكبير على مشاريع البنية التحتية، إلى زيادة عجز الموازنة، مما أضطر الحكومة لسحب مليارات الدولارات من الاحتياطى النقدى، لتعويض انخفاض أسعار البترول، ولبناء ترسانتها العسكرية، مع تزايد التوترات العنيفة فى المنطقة، وهو ما تسبب فى انخفاض الإحتياطى بمعدل 9 % مقارنة بالعام الماضى، اذ وصل فى يونيو إلى 664 مليار دولار، مقارنة بـ733 مليار دولار العام الماضى.

ويمثل إصدار هذه السندات تحولا كبيرا فى السياسة المالية السعودية، لأنها كانت تركز على سداد دينها العام الذى بلغ إجمالا 44 مليار ريال بنهاية العام 2014، أو نحو 1.6% من إجمالى الناتج المحلى من احتياطيها الضخم الذى بلغ منتصف العام الجارى الى حوالى 2.5 تريليون ريال، غير أنه يواصل الانخفاض شهرا بعد آخر، وإن كانت البنوك التجارية تملك ودائع بقيمة 1.65 تريليون ريال، مقابل 1.31 تريليون، من القروض للقطاع الخاص.

وجاء فى تقرير للبنك السعودى الفرنسى، أنه من المتوقع أن تبلغ النفقات العامة 860 مليار ريال فى العام المالى الحالى، وأن تبلغ الإيرادات 715 مليار ريال، وهو ما يجعل السعودية أكبر مصدر للبترول فى العالم تسجل عجزا فى الموازنة بحوالى 145 مليار دولار للمرة الأولى، منذ الأزمة المالية العالمية التى بلغت ذروتها فى 2009.

لكن مؤسسة النقد تتوقع أن يظل اقتصاد السعودية قويا، رغم احتمالات تباطؤ النمو، لأنه فى وضع قوى يساعده على مواجهة استمرار انخفاض أسعار البترول بفضل رأس المال القوى، ووضع السيولة فى النظام المالى السعودى، وميل البنوك المحلية إلى تفضيل الإحتفاظ بالسندات حتى موعد الإستحقاق، كما أن العوائد على السندات السعودية منخفضة جدا، إلى درجة لن تجذب المستثمرين الأجانب.